مقدمة

وافق المؤتمر العام للمنظمة، فى نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٩٩، على الإطار الاستراتيجي للمنظمة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥، الذى يعد أول بيان حقيقى تعده المنظمة عن أهدافها الاستراتيجية الأساسية فى الأجل الطويل. وقد صمم الإطار الاستراتيجى من أجل تعزيز الإدارة الاستراتيجية، مع التركيز على الطابع متعدد التخصصات والشراكات، وتشكيل مسار المنظمة خلال السنوات القادمة. وقد جاء هذا الإطار حصيلة مشاورات دارت على مدى عامين مع الدول الأعضاء فى المنظمة، وشركاء المنظمة، وموظفي الأمانة، كما يضم النتائج التى أسفرت عنها حتى الآن عملية الإصلاح الكبرى لهياكل المنظمة، التى تنفذ منذ أوائل التسعينات.

ويركز الإطار الاستراتيجي، الذى يتخذ من اختصاصات المنظمة نقطة البداية، على الالتزام الذى قطعه زعماء العالم على أنفسهم خلال مؤتمر القمة العالمى للأغذية عام ١٩٩٦، والذى يقضي بخفض أعداد الجياع الى النصف فى موعد أقصاه عام ٢٠١٥ .

ويوجز هذا الكتيب النص الكامل «للإطار الاستراتيجى لمنظمة الأغذية والزراعة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥» لتوفير أداة مرجعية يسهل الاطلاع عليها من جانب الحكومات والمهتمين الفنيين والمهنيين المعنيين بعمل المنظمة فى مختلف أنحاء العالم. ويتألف الإطار من ثلاثة أجزاء هى:

أولا: الإطار الاستراتيجي العام، الذى يتناول التصور العالمى المتوقع والعوامل الخارجية النوعية التى ستؤثر فى عمل المنظمة خلال الخمسة عشر عاما القادمة، ويحدد الأهداف الرئيسية الثلاثة للدول الأعضاء مع ملاحظة اتساقها مع هدف المنظمة.

ثانيا: الاستراتيجيات الجامعة، التى تغطى الاستراتيجيات الرئيسية الخمس[١] التى تشتمل على ١٢ هدفا[٢] لمعالجة احتياجات الدول الأعضاء فى الأجلين

(١) أ، ب، جـ، د، هـ.

(٢) أ-١، أ-٢، أ-٣، ب-١، ب-٢، وغير ذلك.

المتوسط والطويل، وست استراتيجيات لمعالجة القضايا المشتركة بين وحدات المنظمة.

ثالثا: برنامج التنفيذ، الذى يصف كيف يندرج الاطار الاستراتيجى فى عملية الميزانية البرامجية للمنظمة، ومعايير تحديد الأولويات، ثم الاشارة ضمن تلك الأولويات الى المجالات التى تتمتع فيها المنظمة بميزة نسبية.

أولا : الإطار الاستراتيجي العام

نحو عام ٢٠١٥

تبين الاتجاهات الديمغرافية والاقتصادية الحالية وتوقعاتها حتى عام ٢٠١٥ ، الذى يوافق العيد السبعين للمنظمة، السياق العالمى التالى :

- ***السكان :*** من المتوقع أن يصل عدد سكان العالم الى ٧ر٢ مليار نسمة عام ٢٠١٥ ، من الرقم الحالى البالغ ٦ مليارات نسمة، مما يعنى زيادة سنوية تبلغ ٧٥ مليون نسمة سنويا. وستتركز نسبة ٩٠ فى المائة من هذه الزيادة فى البلدان النامية الحالية.
- ***النمو الاقتصادى :*** ينتظر أن يتدعم النمو الاقتصادى حتى عام ٢٠٠٥ على الأقل فى العالم النامى، وإن كان ذلك مع اختلافات كبيرة فيما بين البلدان. غير أن من المحتمل أن يكون التغيير بطيئا فى التوازن العام للثروة فيما بين الدول. وستستمر مخاطر حدوث كساد اقتصادى بما ينطوى عليه من تأثيرات معاكسة على فرص العمل، وعلى الزراعة، والأمن الغذائى.
- ***الجوع :*** يتوقع أن يظل الجوع ونقص الأغذية جاثمين، وإن كان بمستويات أقل بصورة طفيفة. وما لم تبذل جهود كبيرة لزيادة الإمدادات الغذائية والتغلب على عدم المساواة، قد تظل حالات نقص الأغذية تؤثر على ٣٠ فى المائة من سكان بعض البلدان فى عام ٢٠١٥ .
- ***الفقر والتوسع العمرانى :*** من المحتمل أن يشكل فقراء المدن نسبة متزايدة ممن يعانون من نقص فى الأغذية فى العالم ، حيث يتوقع أن يزيد العدد الإجمالى للسكان الذين يعيشون فى المناطق الحضرية بنحو ٦٠ مليون نسمة سنويا، ويتوقع أن يتجاوز عدد سكان المدن بحلول عام ٢٠١٠ سكان الريف. كما يتوقع أن يصل عدد سكان ٢٦ مدينة فى عام ٢٠١٥ فى البلدان النامية الحالية الى ١٠ ملايين نسمة أو أكثر من ذلك.

وينبغى للتدابير القطرية والدولية أن تخفف من بعض هذه الاتجاهات، وخاصة بالنسبة لتأثيراتها على الأمن الغذائى. ويتوقع للنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية أن تضمن الحصول على الأغذية بصورة متساوية. وسيتعين على

الزراعة، بما في ذلك مصايد الأسماك والغابات، أن تلبي احتياجات السكان المتزايدين، والقاطنين بصورة متزايدة فى المدن، مع العمل فى نفس الوقت على حماية قاعدة الموارد الطبيعية لمصلحة الأجيال المقبلة.

وفى إطار هذا التصور العام، يمكن التعرف على عدد من الاتجاهات والقوى الرئيسية التى قد تؤثر على عمل المنظمة فى المستقبل، والتى يمكن ايجازها فيما يلي :

- زيادة التركيز على دور الدولة الرئيسي المتمثل في توفير إطار للسياسات والتنظيم يؤدى الى التنمية المستدامة ؛
- استمرار العولمة وتحرير التجارة، بما فى ذلك التجارة بالسلع الغذائية والزراعية ؛
- زيادة عدد البلدان فى فئة الدخل المتوسط ، وزيادة الاعتماد على التكتلات الإقليمية وشبه الإقليمية ؛
- استمرار الفقر وتزايد الاختلالات – مما يؤدى الى اتساع الفجوة بين البلدان الغنية وتلك الفقيرة ؛
- استمرار مخاطر حالات الطوارئ المعقدة وذات الصلة بالكوارث ؛
- تغير الطلبات على الزراعة ومصايد الأسماك والغابات فى المجتمعات التى تتزايد توسعاتها العمرانية ؛
- تغير الأنماط الغذائية ، وتزايد الوعى العام بقضايا الأغذية (السلامة والجودة) والبيئة ؛
- تزايد الضغوط على الموارد الطبيعية والتنافس على استخدامها ؛
- التقدم المطرد فى تطوير البحوث والتكنولوجيا، واستمرار عدم المساواة فى الحصول على منافعها ؛
- زيادة تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المؤسسات والمجتمعات ؛
- التغيرات فى طبيعة وتوليفة تمويل التنمية الزراعية ؛
- الدور المتغير لمنظومة الأمم المتحدة ، والتصورات العامة إزاءها.

الأهداف العالمية للدول الأعضاء وهدف المنظمة

بغية مواجهة التحديات الكامنة فى هذه الاتجاهات، يحدد الإطار الاستراتيجي ثلاثة أهداف عالمية للدول الأعضاء، تتوافق مع دستور المنظمة وتراعى عددا من النصوص المتفق عليها فى المؤتمرات الدولية، ولاسيما مؤتمر القمة العالمى للأغذية ومؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية :

الهدف رقم ١

أن يتمتع البشر كافة فى جميع الأوقات بفرص الحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية، لضمان خفض عدد من يعانون من نقص التغذية المزمن الى نصف مستواه الحالى فى موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥ .

الهدف رقم ٢

المساهمة المتواصلة للتنمية الزراعية والريفية المستدامة، بما فى ذلك مصايد الأسماك والغابات، فى التقدم الاقتصادى والاجتماعى، والرفاه لجميع الناس.

الهدف رقم ٣

صون الموارد الطبيعية وتحسينها واستخدامها المستدام، بما فى ذلك موارد الأراضى والمياه والغابات ومصايد الأسماك والموارد الوراثية للأغذية والزراعة.

ويتعين على المنظمة، وهى تعمل على تحقيق هذه الأهداف، أن تعتمد على مجموعتها القوية من القيم المؤسسية، كما لابد لها من أن تحافظ على فهم واضح لرسالتها ورؤية واثقة بالنجاح. والواقع أن رسالة المنظمة ورؤيتها تمنحان الإلهام للاستراتيجيات الجامعة التى يتكون منها الإطار الاستراتيجي.

بيان رؤية المنظمة ورسالتها

الرسالة

المساعدة على بناء عالم آمن غذائيا لصالح الأجيال الحاضرة والمقبلة

ستساعد المنظمة البلدان الأعضاء، خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة، على تحقيق ما يلي :

(١) الحد من انعدام الأمن الغذائي والفقر فى الريف ؛

(٢) توفير أطر السياسات والأطر التنظيمية المواتية فى قطاعات الأغذية والزراعة ومصايد الأسماك والغابات؛

(٣) تحقيق زيادات مستدامة في الإمدادات الغذائية وضمان توافرها ؛

(٤) صيانة قاعدة الموارد الطبيعية وتعزيزها ؛

(٥) توفير المعلومات عن الأغذية والزراعة ومصايد الأسماك والغابات.

الرؤية

الاستمرار فى الاستجابة الكاملة للمثل العليا للدول الأعضاء واحتياجاتها، وفي الاعتراف بقيادة المنظمة وشراكتها فى المساعدة على قيام عالم يتمتع بالأمن الغذائى

ستكون المنظمة، خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة:

(١) مركزا للخبرة الرفيعة، ومصدرا مرجعيا للمعارف والمشورة، فى مجال اختصاصاتها ؛

(٢) مستودعا متفوقا، وموردا للقدرات والخدمات متعددة التخصصات، فى مجالات عملها ؛

(٣) شريكا نشطا للمنظمات – داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها – التى تشاركها غاياتها وقيمها ؛

(٤) مؤسسة تدار على أحسن وجه وتتميز بالكفاءة وبالجدوى الاقتصادية ؛

(٥) عاملا على حشد الارادة والموارد الدولية لمساعدة الدول الأعضاء فيها، ومديرا رشيدا للموارد التى فى عهدتها؛

(٦) جهة ترويج وداعية فعالة لأهدافها وأهداف دولها الأعضاء.

ثانيا : الاستراتيجيات الجامعة

الاستراتيجيات الرامية الى تلبية احتياجات البلدان الأعضاء

تم تحديد خمس استراتيجيات جامعة ترمى الى تلبية احتياجات البلدان الأعضاء، وترتكز كل استراتيجية منها على عدة أهداف استراتيجية، مستمدة جميعها من رسالة المنظمة وتنبنى على المبدأين الأساسيين التاليين:

- ***الجمع بين التخصصات المتعددة***، من أجل معالجة قضايا متعددة القطاعات من خلال تعبئة إسهامات كل التخصصات ذات الصلة داخل المنظمة ؛
- ***الشراكة***، فيما بين وحدات المنظمة ومع الحكومات والمنظمات الأخرى (داخل أسرة الأمم المتحدة وخارجها) والمجتمع المدني.

ويستلزم التوجه الاستراتيجي للإطار برامج متعددة التخصصات، ولكنه لا يستبعد صياغة خطط استراتيجية قطاعية، مثل خطة المنظمة الاستراتيجية لقطاع الغابات، أو صياغة خطط أو برامج عمل محددة تعالج قضايا قطاعية أو مشتركة بين القطاعات.

وترتكز الاستراتيجيات الجامعة، الرامية إلى تلبية احتياجات البلدان الأعضاء، على العمل المعياري الذي تؤديه المنظمة، وهو عمل تستكمله الأنشطة التنفيذية التي تطلبها البلدان الأعضاء، ضمن إطار من التوازن الملائم بين الجانب المعياري والجانب التنفيذي. وسيواصل البرنامج العادي تقديم المدخلات للعمل التنفيذي، ولاسيما من خلال البرنامج الخاص للأمن الغذائي، وبرنامج التعاون الفني، مع توفير تمويل إضافي من مصادر من خارج الميزانية، اسوة بما اتبع في الماضي.

وتركز الاستراتيجيات الجامعة على المجالات التي تتمتع فيها المنظمة بمزايا نسبية، ومن المفترض أن يعتمد تنفيذها على العمل الذي تقوم به البلدان الأعضاء وعلى العمل الذي تقوم به المنظمة. وبالرغم من أن الإطار الاستراتيجي «محايد من حيث الموارد»، فإن مقدار ونوع الموارد التي ستوفر له سيكونان عاملين رئيسيين فى نجاح تنفيذه.

أ الحد من انعدام الأمن الغذائي والفقر فى الريف

يقتضي خفض عدد من يعانون من نقص الأغذية بمقدار النصف قبل عام ٢٠١٥ بذل جهود خاصة من جانب البلدان التي تواجه أكبر المشكلات، وكذلك لصالحها، فهذه البلدان هي التي تقاسي من تفشي الفقر على نطاق واسع، وانخفاض النمو في نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي، وانخفاض وتقلب نصيب الفرد من الإمدادات الغذائية المتاحة، وعدم التكافؤ في فرص الحصول على الإمدادات الغذائية. وتضم هذه الفئة أيضا البلدان التي تحل بها كوارث طبيعية أو أزمات إنسانية، وكلتاهما من الأسباب الهامة لانعدام الأمن الغذائي.

أ-١ اتاحة سبل مستدامة لكسب العيش في الريف وفرص أكثر إنصافا للحصول على الموارد

الفقر من الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي. ولن يتسنى توفير سبل أكثر استدامة لكسب العيش، أو ضمان الأمن الغذائي، لسكان الريف والسكان الذين يفتقرون الى الموارد إلاّ عن طريق زيادة الفرص المتاحة للأفراد ورفع انتاجية الموارد، كوسيلة لزيادة الدخول الريفية وتحسين فرص الحصول على الأغذية. ومن الأمور الحاسمة في هذا الصدد تعزيز تكافؤ الفرص في الحصول على الموارد الطبيعية والاقتصادية والخدمات الاجتماعية، وقد يتطلب ذلك عملا محددا لمعالجة التفاوت بين الجنسين.

ويركز هذا الهدف الاستراتيجي على ما يلي:

- تحسين فرص فقراء الريف في تعزيز سبل كسب عيشهم وتنويعها واستمراريتها ، وذلك عن طريق الاستفادة من امكانيات التعاون بين قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والغابات وتربية الحيونات؛
- تدعيم المؤسسات المحلية ووضع السياسات وسن التشريعات التى تتيح فرصا أكثر إنصافا للحصول على الموارد الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية ؛
- تحسين استجابة القطاعين العام والخاص لاحتياجات سكان الريف المحرومين، ولاسيما النساء والشباب ؛
- التشجيع على اتباع استراتيجيات ومناهج مستدامة تراعي قضايا الجنسين ، وتقوم على المشاركة ، من أجل تحسين مهارات فقراء الريف والمنظمات المحلية ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات سكان الريف ؛

- المساعدة على توجيه الاستثمارات صوب الأهداف المتوخاة منها كي تسهم في تحقيق الأمن الغذائي واستئصال الفقر.

أ-٢ تمكين الفئات المحرومة والمعرضة لنقص الأغذية من الحصول على أغذية كافية ومأمونة ووافية تغذويا

سيؤدى استئصال الفقر، من الناحية النظرية، إلى تحقيق الأمن الغذائي للجميع، غير أن هناك أسبابا ملحة تستدعي التركيز بصورة مباشرة وفورية على مشكلتي نقص الأغذية وسوء التغذية.

ولتحقيق الهدف الذي حدده مؤتمر القمة العالمي للأغذية، يتعين على البلدان أن تتخذ تدابير خاصة، تشمل توفير «شبكات الأمان» وما يرتبط بها من برامج لضمان فرص الحصول على أغذية كافية ومأمونة ووافية تغذويا في كل من المناطق الحضرية والريفية المتضررة من انتشار نقص الأغذية على نطاق واسع. والتحدي الذى يواجه البلدان التي تعاني من نقص الأغذية والذى يواجه المنظمة في جهودها الرامية إلى مساعدة هذه البلدان، هو إنجاز تلك المهمة في عصر يتقلص فيه تدخل الدولة.

ويركز هذا الهدف الاستراتيجي على ما يلي:

- التشجيع على دمج الأهداف التغذوية في السياسات والخطط القطرية والقطاعية ؛
- المساعدة على إنشاء نظم قطرية لمعلومات انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة ؛
- تنفيذ الأعمال المفاهيمية والمنهجية بشأن سياسات وبرامج شبكات الأمان الاجتماعي ؛
- تشجيع العمل المباشر الرامي إلى تحسين الأمن الغذائي والتغذية على مستوى الأسرة، بوسائل من بينها مشاركة السكان والاستفادة من الأغذية التقليدية أو غير المستغلة بالقدر الكافي ؛
- دعم البرامج الرامية إلى تحسين نوعية الإمدادات الغذائية المتاحة ومنافعها التغذوية.

أ-٣ التأهب لحالات الطوارئ الغذائية والزراعية والاستجابة الفعالة والمستدامة لها

ستظل حالات الطوارئ الغذائية والزراعية تقع من جراء الكوارث الطبيعية أو تلك التي يتسبب فيها الإنسان. كما أن الإختلالات التي تعتري النظم المالية

والاقتصادية يمكن أن تسفر بدورها عن حالات طوارئ لها آثار سلبية مماثلة على السكان المحليين. وكثيرا ما يكون سكان المناطق الريفية هم أشد الناس تضررا من هذه الكوارث، إلا أن إختلالات النظم الزراعية والغذائية قد تكون لها عواقب وخيمة على كل من سكان الريف والحضر، وعادة ما تكون الفئات التى تفتقر الى الموارد هي الأشد تعرضا للضرر.

ويركز هذا الهدف الاستراتيجي على ما يلي:

- تعزيز التأهب للكوارث وتخفيف وطأة حالات الطوارئ التي تؤثر على الأمن الغذائي والقدرات الإنتاجية لسكان الريف ؛
- التنبؤ بالظروف المناوئة وبحالات الطوارىء الوشيكة في قطاعى الأغذية والزراعة ، وتوفير الانذار المبكر بشأنها ؛
- تدعيم البرامج الرامية الى الاغاثة من الطوارىء التى تواجه قطاع الزراعة وعمليات الاحياء ذات الصلة، وتيسير الانتقال من الإغاثة الطارئة إلى التعمير والتنمية في قطاعى الأغذية والزراعة ؛
- تعزيز القدرات المحلية وآليات المواجهة عن طريق ترشيد اختيار الممارسات الزراعية والتكنولوجيات والخدمات المعاونة، من أجل الحد من التعرض للطوارئ وزيادة القدرة على التكيف.

ب توفير أطر السياسات والأطر التنظيمية المواتية فى قطاعات الأغذية والزراعة ومصايد الأسماك والغابات

تتسم أطر السياسات والأطر التنظيمية بأهمية كبيرة لم تشهدها من قبل، في ظل اقتصاد عالمي تتزايد عولمته ويشتد اعتماد أطرافه على بعضها بعضا. وترتكز هذه الاستراتيجية على الدور الراسخ الذي تنهض به المنظمة منذ وقت طويل بوصفها منتدى عالميا ومحايدا، وباعتبارها جهة إيداع لعدد من الصكوك الدولية، وكذلك على تعاونها الوثيق مع المنظمات الأخرى في مجالات الموارد الطبيعية للأغذية والزراعة، والبيئة، والتجارة.

ب-١ الصكوك الدولية بشأن الأغذية، والزراعة، ومصايد الأسماك، والغابات، وإنتاج السلع الزراعية والسمكية والحرجية واستخدامها الآمن وتبادلها بصورة نزيهة

يعد تطوير الإطار الدولي للسياسات والتنظيم فيما يتعلق بالأغذية، والزراعة، ومصايد الأسماك، والغابات شرطا أساسيا هاما لتحقيق الأمن الغذائي للجميع. وينبغي لهذا الإطار أن ييسر صون الموارد الطبيعية وإدارتها بصورة سليمة واستخدامها على نحو مستدام؛ وأن يساعد على ضمان إمدادات كافية ومأمونة من الأغذية، وأن يشجع التجارة في السلع الغذائية والزراعية والسياسات التجارية العامة التي تسهم في تحقيق الأمن الغذائي من خلال نظام تجاري عالمي يتسم بالعدالة ويرتكز على قوى السوق.

ويركز هذا الهدف الاستراتيجي على ما يلي:

- توفير منتدى للتداول بشأن السياسات وللتفاوض حول الاطار التنظيمى الدولي، وتقديم ما يلزم من خدمات للصكوك الدولية فى مجال اختصاص المنظمة ؛
- وضع معايير وتدابير دولية أخرى لتنفيذ الاطار التنظيمى الدولي فى مجالات الأغذية والزراعة ومصايد الأسماك والغابات ؛
- ضمان أن تعكس الصكوك الدولية المتعلقة بالموارد الطبيعية والبيئة والتجارة، على نحو واف، الاحتياجات والشواغل النوعية لقطاعات الأغذية، والزراعة، ومصايد الأسماك، والغابات، وكفالة إسداء المشورة الملائمة بشأن السياسات القطاعية إلى المنتديات ذات الصلة ؛

- تعزيز إسهام التجارة الزراعية الدولية في تحقيق الأمن الغذائي عن طريق رصد وتحليل المعلومات المتعلقة بتنمية التجارة في المنتجات الغذائية والزراعية وأسواقها ؛
- تحسين قدرات البلدان الأعضاء، ولاسيما البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة التحول، على المشاركة في المفاوضات الدولية المتعلقة بالموارد الطبيعية والبيئة والتجارة.

ب-٢ السياسات القطرية والصكوك القانونية والآليات المعاونة التي تستجيب للاحتياجات المحلية وتتسق مع الإطار الدولي للسياسات والتنظيم

سيفرض التنافس على الموارد الطبيعية، الذي يقترن بتزايد الخصخصة والعولمة، مطالب أكثر ثقلا على المهام التنظيمية التى تضطلع بها الدولة. ومن ثم تشتد الحاجة إلى أطر قطرية للسياسات والتنظيم تستجيب للاحتياجات المحلية وتتسق مع الأطر الدولية. وستحتاج البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة التحول، على وجه الخصوص، الى المساعدة في وضع وتنفيذ ما يلزم من سياسات قطرية وصكوك قانونية وآليات معاونة. وتشمل المجالات التي ستقدم فيها المنظمة المشورة القانونية والفنية المتخصصة: الموارد الوراثية، ووقاية النباتات، وجودة الأغذية وسلامتها، والصيد الرشيد، وصحة الحيوان، وحيازة الأراضي والمؤسسات الريفية، وحماية البيئة، والاتفاقات التجارية الدولية في قطاعى الأغذية والزراعة.

ويركز هذا الهدف الاستراتيجي على مساعدة البلدان فيما يلي:

- تقييم الأطر الدولية للسياسات والتنظيم والصكوك الدولية والتكيف معها وتنفيذها ؛
- تنفيذ المعايير الدولية، مثل جودة الأغذية وسلامتها، ووقاية النباتات، وصحة الحيوان ؛
- وضع التشريعات القطرية السليمة والتدابير المعاونة ذات الصلة ؛
- تعزيز القدرات القطرية بحيث تستجيب للتغيرات في البيئة التجارية الدولية وتستفيد منها.

جـ تحقيق زيادات مستدامة في الإمدادات من المنتجات الزراعية والسمكية والحرجية وضمان توافرها

تستلزم تلبية احتياجات الأعداد المتنامية من السكان ، الذين يتزايد تركزهم بإطراد في المناطق الحضرية ، تحقيق زيادات كبيرة في الإمدادات المحلية من المنتجات الزراعية وضمان توافرها. ولذا فإن من المتطلبات الجوهرية، وخاصة في البلدان النامية، زيادة الإنتاجية في قطاعات المحاصيل، والثروة الحيوانية، ومصايد الأسماك، والغابات. وتركز هذه الاستراتيجية على تحسين بيئة السياسات والشروط التنفيذية المؤسسية لجميع الأنشطة المستندة إلى الزراعة، ومعالجة معوقات إدارة النظم، ومساندة تطبيق التكنولوجيا الملائمة الرامية الى تكثيف نظم الإنتاج على أسس مستدامة. وكيما تساعد المنظمة البلدان في هذه المجالات، ستضع وتنشر صكوكا معيارية، وتسدي المشورة بشأن السياسات والقضايا الفنية، وتنشر المعلومات عن التكنولوجيا وعن أدوات دعم القرار، وتشجع بناء القدرات.

جـ-١ خيارات السياسات والتدابير المؤسسية لزيادة الكفاءة وقدرات التكيف لنظم الإنتاج والتصنيع والتسويق

لما كانت الزراعة تكتسي على نحو متزايد طابعا تجاريا وتخضع للطلب المتزايد لسكان المدن، فإن الحاجة تشتد إلى تحسين الخدمات المعاونة للإنتاج بما في ذلك امدادات المدخلات، والخدمات المالية في الريف. كما يتطلب قطاع الإنتاج الدينامي أن تتسم نظم التسويق وما بعد الحصاد والتصنيع بالكفاءة، وأن يسترشد المزارعون في قراراتهم بمؤشرات عن اتجاهات الطلب. ويتمثل التحدي المطروح في تهيئة بيئة للسياسات والمؤسسات تشجع على تعبئة الموارد، وإقامة مؤسسات معاونة أكثر كفاءة، وتوفير قدرة أكبر على الاستجابة لقوى السوق، مع إيلاء عناية خاصة لدور المرأة.

ويركز هذا الهدف الاستراتيجي على ما يلي :

- تحديد القضايا ذات الأولوية الناشئة عن الاتجاهات الدولية والمحلية، والوقوف على المعوقات التي قد تحد من كفاءة نظم الإنتاج والتصنيع والتسويق ؛

- إسداء المشورة بشأن كيفية توفير ظروف مجزية في السوق تعزز الإنتاج وتزيد من توافر الإمدادات وتولد موارد محلية للاستثمار ؛
- تشجيع تنوع الإنتاج وتخصصه للاستفادة من الفرص الجديدة والمزايا النسبية ؛
- تعزيز المؤسسات المعاونة للتنمية الزراعية والريفية بالتشاور مع المستخدمين لها ، وايلاء الأهمية الواجبة لأوجه انعدام المساواة بين الجنسين وأوجه عدم المساواة الأخرى ؛
- تشجيع التكيف الهيكلي في نظم الإنتاج والتصنيع والتسويق.

ج-٢ تبني التكنولوجيات الملائمة لتكثيف نظم الإنتاج على أسس مستدامة ولضمان توافر إمدادات كافية من السلع والخدمات الغذائية والزراعية والسمكية والحرجية

يتطلب إشباع الطلب المتنامي، إلى جانب الحفاظ في الوقت ذاته على قاعدة الموارد الطبيعية، تحويل نظم الإنتاج، وخاصة على مستوى صغار المنتجين.

وسيقتضي هذا تكثيف نظم الإنتاج، وهو أمر يستدعي بدوره توسيع دائرة الخيارات المتعلقة بما يتم إنتاجه، واتباع ممارسات أكثر كفاءة واستدامة في مجال الإدارة الزراعية.

فالإنتاج الذي يتجاوز مستويات الكفاف هو نشاط تجاري قائم على المنافسة، ومن ثم فإن زيادة كفاءة نظم الإنتاج، من خلال تحسين التكنولوجيا، تعد أمرا حيويا للمنتج وللاقتصاد وللتنمية المستدامة.

ويركز هذا الهدف الاستراتيجي على ما يلي:

- رصد الإنجازات التكنولوجية، بما فيها المتعلقة بالتكنولوجيا الحيوية، وتحليل الإمكانيات التي تتيحها لتعزيز نظم الإنتاج ؛
- التشجيع والمساعدة على تقييم التقنيات الواعدة فيما يخص تكثيف وتنويع نظم الإنتاج المحصولي والحيواني والسمكي والحرجي ؛
- تشجيع البحوث التطبيقية من أجل مساندة تطبيق التقنيات المحسنة، بما في ذلك التغذية المتكاملة للنبات والإدارة المتكاملة للآفات، من خلال مناهج قائمة على المشاركة ؛

- تشجيع قيام الصلات بين خبراء البحوث والتنمية ومنظمات المستخدمين من أجل حل المشكلات والوقوف على الفرص المتاحة ؛
- تعزيز إنتاج وتصنيع السلع المحصولية والحيوانية والسمكية والحرجية، من خشبية وغير خشبية، على أسس مستدامة.

د صيانة قاعدة الموارد الطبيعية وتعزيز استخدامها المستدام

إن رفاهية الأجيال الحاضرة والقادمة، وعلى الأخص فى البلدان النامية، تتهددها الأخطار الناجمة عن تدهور الأراضى، وندرة المياه وتلوثها وملوحتها، ودمار الغابات، والإفراط فى استغلال الموارد البحرية العالمية، وزيادة انبعاث غازات الاحتباس الحرارى، وفقدان الموارد الوراثية والتنوع البيولوجى. والنظم الايكولوجية الهشة هى أشد النظم تعرضا لهذه الأخطار. وستواصل المنظمة مساعدة المجتمع العالمى فى معالجة قضايا إدارة الموارد الطبيعية وصيانتها، من خلال تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وعلى الأخص من خلال تدعيم التنمية الزراعية والريفية المستدامة.

د-١ الإدارة المتكاملة لموارد الأراضى والمياه ومصايد الأسماك والغابات والموارد الوراثية

تبعا لاحتدام المنافسة على الموارد الطبيعية النادرة، يصبح من الضرورى أكثر فأكثر مراعاة وظائف الزراعة المختلفة، وكذلك الاستخدامات المتعددة للموارد، بما فى ذلك صيانتها. وتهدف الادارة المتكاملة للموارد الطبيعية الى تحقيق أهداف الصيانة والتنمية معا. ويتمثل التحدى فى تحديد وتدعيم نظم الإدارة المتكاملة للموارد التى تكون، فى آن واحد، مجدية اقتصاديا، ومستدامة بيئيا، وملائمة من الوجهتين الاجتماعية والثقافية معا. ويقتضى ذلك القيام بأعمال تقييم مشتركة بين القطاعات لعمليات المبادلة، وتعزيز الآليات لحل النزاعات على استخدام هذه الموارد.

ويركز هذا الهدف الاستراتيجى على ما يلى:

- استحداث وتدعيم نظم الادارة المتكاملة للموارد فى بعض المجالات مثل مستجمعات المياه، وإدارة المناطق الساحلية، والموارد المتداخلة، وإدارة الموارد المائية والحرجية، والموارد الوراثية للأغذية والزراعة ؛
- الترويج للسياسات المشتركة بين القطاعات والسياسات القطاعية الفرعية والآليات التعاونية ما بين المؤسسات ذات الصلة، وبناء قدرات الموارد البشرية والمؤسسات على الإدارة المتكاملة للموارد ؛
- القيام بمهمة النقطة المرجعية ومصدر المعارف بشأن القضايا الهامة لإدارة الموارد الطبيعية، وتيسير تقاسم الخبرات ؛

- استحداث وتعزيز سبل رصد وتقدير وتقييم الموارد الطبيعية لتعظيم إدارتها واستخدامها المستدام.

د-٢ صيانة البيئات المعرضة لأسوأ المخاطر واحياؤها وتنميتها

يتعين القيام بأعمال مركزة لدعم صيانة البيئات المعرضة لأسوأ المخاطر وإحيائها وتنميتها لضمان التوازن بين الاحتياجات الانسانية المباشرة من الأغذية وسبل العيش، والحاجة أيضا الى تلافى تدهور الموارد الذى لا مبرر له، ويتعذر تصحيحه فى هذه البيئات. ويتعين تحديد الأخطار التى تتهدد النظم الايكولوجية الهشة، وتقدير التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المترتبة على إدارة وتنمية هذه النظم الايكولوجية.

ويركز هذا الهدف الاستراتيجى على ما يلى:

- رصد وتقييم حالة النظم الايكولوجية الهشة، واستحداث المعايير والمؤشرات لإدارتها بطريقة مستدامة، وبناء القدرات لتقييم التأثيرات على البيئة وتحليل المخاطر ؛
- تعزيز القدرات المؤسسية وقدرات التخطيط على مواجهة تدهور الموارد الطبيعية فى النظم الايكولوجية الهشة والتنافس عليها ؛
- الترويج لتنمية النظم الايكولوجية الهشة وصيانتها وإحيائها على أسس مستدامة (الأراضى الجافة، والجبال، والنظم الايكولوجية الساحلية والبحرية) ؛
- المساعدة على التنفيذ العملى لتلك الفصول من جدول أعمال القرن ٢١، وللاتفاقات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالنظم الايكولوجية الهشة (مثلا التصحر، وتنمية الجبال، والصيد الرشيد).

هـ توفير المعلومات عن الأغذية والزراعة ومصايد الأسماك والغابات

إن إدارة المعارف أمر حيوى لاتخاذ القرارات الفعالة. ولقد عهد للمنظمة بمهمة «جمع المعلومات المتعلقة بالتغذية والأغذية والزراعة وتحليلها وتفسيرها ونشرها» ، كما أن إسناد مسؤولية رصد متابعة مؤتمر القمة العالمى للأغذية إلى لجنة الأمن الغذائى العالمى فى المنظمة، سيزيد من مسؤوليات المنظمة فى الرصد والتقييم العالميين لكافة جوانب الأغذية والزراعة، ولما يحرز من تقدم صوب تحقيق هدف الأمن الغذائى للجميع. ومن ثم، فإن التحدى يتمثل فى الاستمرار فى العمل السباق وتطوير إدارة المعلومات ونشرها، وفى ذات الوقت تكييف أدوات المنظمة مع مختلف مستويات البنى الأساسية للاتصالات فى البلدان الأعضاء وتكييف مخرجات المعلومات بما يتفق مع احتياجات العملاء.

هـ-١ قاعدة موارد معلومات متكاملة تضم الاحصاءات والمعلومات والمعارف الآنية ذات الصلة والموثوق بها، وتيسير الوصول إليها

سيظل عملاء المنظمة فى مجال المعلومات (الدول الأعضاء فيها، والمجتمع الدولى وعامة الجمهور) فى حاجة الى المعلومات ذات الصلة وفى الوقت المناسب، لدعم عملية اتخاذ القرارات ووضع السياسات. ولقد أفضت ثورة الاتصالات الى نشوء بيئة خارجية أكثر وعيا بنوعية المعلومات، مما يستوجب اهتماما أكبر بتحسين المنتجات الاعلامية. ولما كانت نوعية المعلومات، التى توفرها المنظمة، ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرات البلدان الأعضاء فيها على تزويدها ببيانات مكتملة وموثوق بها، ثمة حاجة الى تعزيز و/أو زيادة قدرات البلدان على جمع البيانات وتحليلها.

ويركز هذا الهدف الاستراتيجى على ما يلى:

- استحداث المعايير والتعاريف والمنهجيات والأدوات لتحسين جمع البيانات والمعلومات واستخدامها ؛
- تقدير احتياجات العملاء من المعلومات وتكييف نظم المعلومات تبعا لذلك ؛
- استمرار مجموعات البيانات الأساسية للأغذية والزراعة لدى المنظمة وزيادتها ؛
- بناء القدرات القطرية لتحسين جمع البيانات وإدارة المعلومات والمعارف ؛
- تشجيع تبادل المعلومات فيما بين العملاء، بما فى ذلك، حيثما كان ملائما، التبادل التفاعلى للبيانات ؛

- الاستمرار فى تطوير المركز العالمى للمعلومات الزراعية باعتباره الخدمة الدولية الرئيسية للمعلومات والبيانات التى تقع ضمن نطاق اختصاصات المنظمة.

هـ-٢ عمليات تقدير منتظمة للأغذية والزراعة وإجراء التحليلات ودراسات التوقعات فى هذا المجال

إن المنظمة هى مصدر عمليات التقدير والتحليل العالمية التى يزود بها المجتمع الدولى، ويتمثل التحدى الذى تواجهه فى الاستجابة للطلبات المتزايدة والمتنوعة على هذه الخدمات، وفى ذات الوقت التكيف مع الاحتياجات المتغيرة للبلدان الأعضاء. وسيتواصل إعداد المخرجات الرئيسية مثل مطبوعات «الزراعة فى عام ٢٠١٥»، و «حالة الأغذية والزراعة»، و «حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية فى العالم»، و «حالة الغابات فى العالم»، و «توقعات الأغذية»، إضافة الى اجراء عمليات تقدير وتحليل ودراسات توقعات أكثر تحديدا بشأن الأغذية والزراعة. وسيولى الاهتمام الى عرض عمليات التقدير هذه على نحو يؤدى الى تعميق الوعى وتحفيز العمل.

ويركز هذا الهدف الاستراتيجى على ما يلى:

- تحليل وتقدير حالة التغذية والأغذية والزراعة ومصايد الأسماك والغابات والموارد الطبيعية ذات الصلة، وتوقعاتها واتجاهاتها ؛
- تحديد وتحليل القضايا الجارية والناشئة واسترعاء انتباه المجتمع الدولى إليها ؛
- تيسير مشاركة البلدان فى دراسات التقدير والتوقعات، وتقديم الدعم الفنى للبلدان فيما تقوم به من عمليات التقدير الاستراتيجى الخاصة بها.

هـ-٣ وضع الأمن الغذائى فى صدارة برنامج العمل الدولى

أدى مؤتمر القمة العالمى للأغذية الى بعث الوعى من جديد بأن «الجوع وانعدام الأمن الغذائى مشكلتان لهما أبعاد عالمية، ومن الأرجح أن تستمرا بل وأن تتفاقما على نحو خطير فى بعض الأقاليم، ما لم تتخذ تدابير عاجلة وحاسمة ومنسقة، فى ضوء الزيادة المتوقعة فى عدد سكان العالم وما تتعرض له الموارد الطبيعية من إجهاد». إضافة الى ذلك، تقع على عاتق المنظمة مسؤولية رئيسية كبرى لجمع المعلومات وتحليلها لتيسير مهمة الرصد التى أسندها مؤتمر القمة الى لجنة الأمن الغذائى، علاوة على دور المنظمة الهام فى متابعة المؤتمرات العالمية الأخرى.

ويركز هذا الهدف الاستراتيجى على ما يلي:

- إعداد التقارير وإجراء الرصد العالمى، من خلال لجنة الأمن الغذائى العالمى، بشأن تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمى للأغذية، ودعم عملية الرصد العالمية ؛
- تقديم تقارير منتظمة عن أوضاع انعدام الأمن الغذائى فى العالم، وتنسيق العنصر الدولى فى نظام معلومات انعدام الأمن الغذائى والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة ؛
- العمل مع المنظمات الأخرى لأسرة الأمم المتحدة، ومع المجتمع المدنى لتسليط الضوء على البعد العالمى لقضايا الأمن الغذائى، والمساعدة على ضمان القيام بأعمال المتابعة الضرورية لعمليات التقييم والقرارات الحكومية الدولية.

استراتيجيات لمعالجة القضايا المشتركة بين وحدات المنظمة

تم تحديد ست استراتيجيات لمعالجة القضايا المشتركة بين وحدات المنظمة، وهى ترتبط بتنفيذ المنظمة لجميع برامجها، وبالتالى تنفيذ الاستراتيجيات التى تلبي احتياجات الدول الأعضاء.

ضمـان الخبـرة الـرفيعـة

تشغل المنظمة مركزا فريدا يتيح لها الاعتماد على جوانب قوتها الراهنة ، التى تشمل قيادتها المعترف بها فى عدد من المجالات الفنية ، والطائفة الواسعة من التخصصات التى جمعتها معا تحت سقف واحد. ويجب عليها أن تحدد وتعزز المجالات التى ينتظر أن يكون بمقدورها أن تحافظ فيها على قيادتها الفنية، وأن تضطلع بالعمل اللازم لتعزيز قدرتها على أن تكون مركز خبرة رفيعة فى تلك المجالات.

وعملا على ضمان الخبرة الرفيعة، ستقوم المنظمة بما يلى:

- تحديد واختيار مجالات الخبرة الرفيعة التى تتمتع فيها المنظمة بامكانيات طيبة لبلوغ هذا المستوى الرفيع أو المحافظة عليه؛
- معالجة المسألة المعنية من جميع أبعادها (المعلومات، و«الذاكرة المؤسسية»، وما الى ذلك)؛
- اتخاذ التدابير اللازمة لتنمية الموارد البشرية وتحسين مراقبة جودة المخرجات؛
- ضمان رصد التقدم المحرز وتشجيع «التعلم المؤسسى».

تعزيز منهج الجمع بين التخصصات

لما كان منهج الجمع بين التخصصات يعتبر ضرورة أساسية لنجاح التنمية الريفية المستدامة، فان المنظمة ستقوم بما يلى:

- تعزيز القدرة على تخطيط وتنفيذ البرامج المشتركة بين القطاعات؛
- تنفيذ النموذج البرامجى الجديد، وصياغة برامج متعددة التخصصات فى الخطة متوسطة الأجل حيثما يكون ذلك ملائما؛

- تعزيز الآليات المشتركة بين المصالح، وفيما بين أقسام المصالح، لتيسير التعاون والشراكة؛
- تحسين اجراءات زيادة الحوافز المشجعة على العمل بطريقة جامعة بين التخصصات؛
- الاعتراف، لدى تطبيق مؤشرات النجاح، بالمنافع المستمدة من المناهج متعددة التخصصات.

توسيع نطاق الشراكات والتحالفات

منظمة الأغذية والزراعة هى أولى منظمات أسرة الأمم المتحدة، ومن ثم فان الشراكات التى تترتب على هذا الوضع تشكل ميزة نسبية هامة. ويتعين على المنظمة أن توسع وتعزز التعاون مع شركائها، وأن تولى اهتماما خاصا للمنظمات التى تتخذ من روما مقرا لها ، وهى برنامج الأغذية العالمى والصندوق الدولى للتنمية الزراعية بالاضافة الى المعهد الدولى للموارد الوراثية النباتية.

وستقوم المنظمة بما يلى:

- مواصلة وتوسيع شراكتها مع منظمات الأمم المتحدة على كل من المستوى الدولى والمستوى القطرى؛
- مواصلة المسؤولية، بالتعاون مع الصندوق الدولى للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمى، عن تشغيل شبكة التنمية الريفية والأمن الغذائى المنبثقة عن لجنة التنسيق الادارية؛
- الاستمرار كشريك نشط فى برامج التمويل ، والمشاركة فى التقديرات القطرية المشتركة واطار الأمم المتحدة للمساعدة الانمائية؛
- مواصلة توثيق التعاون مع مؤسسات التمويل الدولية ومع الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية؛
- تحسين التعاون مع شبكات المنظمات غير الحكومية الفنية والاقليمية؛
- تيسير التعاون النوعى مع منظمات المجتمع المدنى، وخاصة فى استخدام الموارد التى تستثمرها فى برامج التنمية الزراعية والأمن الغذائى؛
- استكشاف سبل للتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية؛
- فى اطار السياسة الجامعة المتعلقة بالشركاء من القطاع الخاص، تعزيز الدعم الذى يقدمه هولاء الشركاء لبرامج المنظمة وللاستثمار فى الزراعة.

الاستمرار فى تحسين عملية الإدارة

يجب أن تلبى عملية الادارة الداخلية احتياجات المنظمة فى سياق بيئة خارجية متغيرة، وعلى وجه التحديد فى سياق الاطار الاستراتيجى وتركيزه المتجدد على المناهج الجامعة بين التخصصات وتوسيع نطاق الشراكات، وتشمل ضرورات الادارة التى تتأثر بهذه التغييرات ما يلى:

- ضرورة تحقيق المواءمة بين السلطة والمسؤولية والمساءلة؛
- ضرورة تحقيق مزيد من فعالية التكاليف وسرعة الاستجابة فى ضوء التنافس المحتدم؛
- ضرورة توفير الدعم الادارى والتطوير اللازم لتنفيذ استراتيجية تعزيز الجمع بين التخصصات؛
- ضرورة توفير نظم المعلومات الادارية والتنظيمية لدعم العملية بأسرها؛
- ضرورة التحلى بمزيد من المرونة فى الاستجابة لمطالب البرامج من المهارات الجديدة، خاصة فى مجالات الخبرة الرفيعة للمنظمة.

ضمان فعالية الموارد لخدمة المنظمة وأعضائها

تتأثر قدرة المنظمة على أداء رسالتها بمستوى الموارد المتاحة. ويتعين التركيز على زيادة الموارد الكلية المستخدمة فى البرامج الرئيسية للمنظمة – وليس فقط على الموارد التى تديرها المنظمة. ويتمثل التحدى المطروح فى حشد الموارد المحلية والخارجية والعامة والخاصة للقطاعين الزراعى والريفى بما فى ذلك الغابات ومصايد الأسماك.

وستقوم المنظمة بما يلى:

- تحسين تصميم وكفاءة وفعالية برنامجها العادى وبرامجها المتعلقة بالمساعدة الفنية وبالاستثمار؛
- توجيه البرامج بمزيد من الدقة من أجل تعبئة الموارد لدعم الأنشطة المعيارية الى جانب ضمان استمرار استقلالية عمل المنظمة؛
- فيما يتعلق بالبرامج الميدانية، تطبيق حلول متعددة التخصصات، تستهدف تحقيق نتائج مستدامة لها تأثير حفاز، وسريعة الاستجابة للطلب؛
- تعزيز وتنويع وتوسيع مصادر التمويل، بما فى ذلك البلدان التى أصبحت مؤخرا متوسطة الدخل، والتى تدرج هى ذاتها فى عداد البلدان النامية، والقطاع الخاص، والكيانات شبه القطرية، والأفراد.

نشر رسائل المنظمة

يجب النظر الى الاتصالات بوصفها جزءا لا يتجزأ من برامج المنظمة الفنية. إذ أن قدرة المنظمة على الحصول على الدعم الضرورى للنهوض بمهامها تتوقف، الى حد بعيد، على نوعية أنشطتها فى مجال الاتصالات وعلى فعاليتها فى الحفاظ على صورتها العامة المتماسكة والجديرة بالثقة. ويتعين على المنظمة أن تنشر رسائل عامة وأخرى محددة.

وستقوم المنظمة بما يلى:

- التركيز على القضايا ذات الأولوية الموجهة الى فئات خارجية استراتيجية؛
- الوصول الى المجتمع المدنى وعامة الجمهور من أجل الارتقاء بالوعى والفهم؛
- تحسين منتجاتها الاعلامية، بما فى ذلك تقديم صورة متسقة عن المنظمة؛
- تعزيز تخطيط الاتصالات ووضع ميزانياتها؛
- الترويج لثقافة اتصالات ايجابية فى صفوف موظفيها.

ثالثا : برنامج تنفيذ الاطار الاستراتيجي

الاطار التخطيطى الجديد

يشكل الاطار الاستراتيجى جزءا أساسيا من عملية الميزانية البرامجية المعززة، التي أقر تطبيقها فى المنظمة. وستشمل هذه العملية، عند اكتمال تنفيذها، الاطار الاستراتيجى، ببعده الزمنى الذى يغطى من ١٠ الى ١٥ عاما، والخطة متوسطة الأجل لمدة ست سنوات، وبرنامج العمل والميزانية لفترة السنتين. وستكفل الخطة متوسطة الأجل ارساء الرابطة بين الأهداف الاستراتيجية المتفق عليها وبرنامج عمل المنظمة .

وستتواصل الوظائف الجوهرية ، المتمثلة فى تنفيذ ورصد وتقييم البرامج، فى العملية الجديدة التى ستشمل نظاما جديدا للتقييم. ويتوخى هذا النظام، ضمن جملة أمور، ترتيبات إعداد التقارير، مما يتيح موافاة المجلس والمؤتمر بصيغة أكثر ايجازا من تقرير تقييم البرامج.

ويبين الجدول التالى عناصر النظام الجديد:

الوثيقة	المدة	التواتر	الغرض
الاطار الاستراتيجى	١٠-١٥ سنة	نحو كل ٦ سنوات	لتحديد الوجهة الاستراتيجية
الخطة متوسطة الأجل	٦ سنوات	خطة متوالية كل سنتين	لوضع الأولويات البرامجية واحتياجات المشروعات من الموارد
برنامج العمل والميزانية	سنتان	سنتان	لتخصيص الموارد والحصول على الموافقة على برنامج لمدة سنتين
تقرير تنفيذ البرامج	سنتان	سنتان	لتقديم تقرير قياسى لبعد الانجاز عن تنفيذ البرامج
تقرير تقييم البرامج	٦ سنوات أو أكثر	سنتان	لتقديم تقييم تحليلى نوعى انتقائى عن تنفيذ البرامج

معايير تحديد الأولويات

ستراعى المعايير التالية عند تحديد الأولويات فيما يتعلق بتخصيص الموارد:

- الاتساق مع اختصاصات المنظمة والصلات مع الأهداف الاستراتيجية للمنظمة على النحو المحدد فى الاطار الاستراتيجى، مع مراعاة الحاجة الى الحفاظ على التوازن بين الأنشطة المعيارية والتنفيذية؛
- التعبير عن أولوية وعن فائدة لقطاع كبير من الدول الأعضاء، أو مجموعات خاصة تحددها الأجهزة الرياسية (أقل البلدان نموا والبلدان النامية الجزرية الصغيرة وغيرها)؛
- المبررات، من حيث الميزة النسبية للمنظمة، وامكانيات التآزر من خلال التعاون مع الشركاء، وتجنب الازدواجية مع أعمال المنظمات الأخرى؛
- نوعية تصميم البرامج، بما فى ذلك وضوح الصلات فيما بين المدخلات المقدمة والمخرجات والأهداف المقررة؛
- مردودية التكاليف المحتملة للبرامج من حيث طريقة العمل، بما فى ذلك استخدام الوسائل الناشئة عن الشراكات الداخلية والخارجية؛
- احتمالات تحقيق الأهداف المنشودة والتأثيرات الفنية والمستدامة؛
- مدى القدرة على تقييم عملية انجاز الأهداف من خلال المعايير والمؤشرات المقترحة.

المزايا النسبية الرئيسية

من الجلى أن الميزة النسبية هى معيار هام لتحديد الأولويات، ويتبع ذلك بالتالى ضرورة تعريف هذا المعيار بصورة أوفى. وتنبثق الميزة النسبية الرئيسية للمنظمة من تحليل لجوانب قوتها العامة، مع الاقرار بأنها، ولئن كانت عظيمة، لا تشكل ميزات نسبية إلاّ عندما يكون لها تأثير، على نحو ملائم، على المشكلات التى استوجبت التدخلات من جانب منظمة مثل منظمة الأغذية والزراعة.

ويمكن تلخيص الميزة النسبية للمنظمة فى مجالات اختصاصاتها فى النقاط التالية:

- أنها تتمتع بالنفوذ والمكانة بوصفها منظمة حكومية دولية ؛
- أنها تتمتع بسمعة معترف بها بوصفها وسيطا نزيها؛
- أنها مصدر لا يبارى للمعلومات والذاكرة المؤسسية؛
- أنها تتمتع بقدرة على اقامة شبكات واسعة مع الدول الأعضاء والشركاء الآخرين؛

- أنها تتمتع بقدرات ميدانية واسعة النطاق على المستويين الاقليمى والقطرى؛
- أنها تضم موظفين مهنيين ومتعددى التخصصات؛
- أنها تتمتع بالقدرة على الاستجابة للاحتياجات غير المنظورة للبلدان الأعضاء؛
- أنها أظهرت قدرة على الادارة المالية والتنظيمية الرشيدة.